الفصل الثاني
الحاجـــة إلى التوجيه الإسلامـــي
للخدمة الاجتماعية

نقل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وآثاره:

إن أي محاولة لفهم الواقع المعاصر لممارسة الخدمة الاجتماعية في العالم الإسلامي لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بإلقاء نظرة فاحصة على جذور هذا الواقع وأصوله التاريخية غير البعيدة ، وخصوصا بتحليل الظروف التي سبقت وأحاطت بعملية نقل استزراع المؤسسات والممارسات الاجتماعية من الدول الغربية بعد انهيار الدولة العثمانية وبعد اقتسام المناطق التي كانت تحكمها بين القوى الاستعمارية الأوربية ، ثم ما تلا ذلك كله (وما سبقه في بعض الأحيان) من تغلغل وتأثير شديد للحضارة الغربية والنفوذ الغربي بصفة عامة على الأمة الإسلامية.

والحق أنه مهما قيل حول ظروف التخلف والعزلة والتدهور التي أصابت نظم المجتمع المسلم في كل جوانبها في أواخر أيام الدولة العثمانية ، فإن هذا التخلف كان بمعنى ما تخلفا " نسبيا" أي أنه يتصل بتخلف الأمة " بالنسبة " لغيرها من الأمم المنافسة والمعاصرة لها. ولكن ذلك الوضع قد انتهي - نتيجة للتفاوت المتزايد في فوارق القوة بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوربية - إلى سيطرة القوى الأجنبية الأوربية على المسلمين واحتلال أراضيهم ، غير أن ذلك التخلف الذي أصاب المسلمين في أواخر أيام الدولة العثمانية - رغم كل آثاره السلبية - لم يحرم المجتمعات الإسلامية من درجة ما من درجات التكامل الاجتماعي الداخلي ... ذلك التكامل الذي كان يقوم على الأقل على تشرب النظم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بقيم الإسلام ومبادئه العامة ، بما يؤدي إلى ترابط تلك النظم فيما بينها بدرجة ما وبشكل ما في إطار موحد يقوم في جوهره على الإيمان بالله

واليوم الآخر ، ويستهدف ليس فقط النجاح في الدنيا ولكن أيضا النجاة في الآخرة ، على الوجه الذي تفيض به قلوب المؤمنين الموحدين.

ولكن انهيار الدولة العثمانية قد أتى إلى عالم الإسلام ببعد تفكيكي جديد على مستوى أخطر بكثير من مجرد تخلف الأمة نسبيا في النواحي العلمية والتقنية عن العالم المحيط بها (رغم الخطورة الكبرى لهذا البعد في ذاته)، ذلك أن الدول التي استولت على أراضى الإسلام بقوة السلاح قد آلت على نفسها - من خلال كل قنوات التأثير والتوجيه العسكري والاقتصادي والسياسي المتاحة لها - إلا أن تقتلع النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأصيلة أو المحلية في تلك المناطق ، وأن تستبدلها بنظم وممارسات متوافقة مع منظورها هي للحضارة الغربية "الحديثة" (هذا إذا أحسنا الظن بنوايا تلك الدول) ، أو أن تضمن لها إحكام سيطرتها على حياة الشعوب المسلمة حتى لاتقوم لها بعد ذلك قائمة بأي شكل تتصور أنه يتعارض مع مصالحها .. هذا إذا اخترنا أن نكون أكثر واقعية ، وإذا استأنسنا بنظرة تاريخية تحليلية وتسلحنا بوعي كاف بمغزى العلاقات بين القوى الإسلامية وغير الإسلامية من الناحية التاريخية والمؤسسية (إبراهيم رجب ، 1980).

ولقد فصّل بعض الكتاب الغربيين أنفسهم القول حول طبيعة الأساليب التي اتبعتها القوى السياسية الأوربية قبل مرحلة الاحتلال العسكري بكثير - ومنذ بدية القرن التاسع عشر - لفرض سيطرتها على الحياة الفكرية والسياسية في مصر مثلا برضاء بل وبتشجيع من محمد على وبعض أبنائه من بعده ، جريا وراء سراب تحديث مصر على أسس الحضارة الغربية ، مما يعتبر بذاته عملا "مكافئا للاستعمار" إذا أخذنا الاستعمار بمعنى السيطرة والتوجيه

وقصد إحلال نمط ثقافي وحضاري أجنبي محل الأنماط الثقافية التقليدية (ميتشل، 1990) ، كما قام بعض المؤرخين العرب من جهة أخرى بالوصول إلى نفس النتيجة من خلال الدراسة المقارنة بين "النهضة" العربية والنهضة اليابانية ، حيث بينوا أنه بالرغم من أن المنطقتين قد بدأتا متساويتين (إن لم تكن مصر مثلا في وضع أفضل من اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر) إلا أن الأولى فشلت فشلا ذريعا في حين أن الثانية قد نجحت نجاحا عظيما ، وأن السبب الرئيسي في ذلك إنما يرجع إلى تبني الصفوات الحاكمة في مصر والدولة العثمانية لسياسات تغريبية تمثلت في نقل النظم والمؤسسات والعادات الأوربية في حين نقلت اليابان التكنولوجيا الحديثة وحدها ، فمن الثابت أن مصر كانت تتميز مثلا بفائض زراعي ضخم وكانت شبكة مواصلاتها النهرية والبحرية وخطوط السكك الحديدية فيها أفضل منها في اليابان، يقول مسعود ضاهر أنه "في العام 1913 كان متوسط دخل الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بقليل من نصيب الياباني، وكان نصيب الفرد من التجارة الخارجية المصرية ضعف نصيب الياباني ... [ومع ذلك] فإن تجربتيْ مصر والسلطنة العثمانية... انتهتا إلى التغريب الشامل ... [بينما] تجلى النجاح الأكبر للتجربة اليابانية في رفض اقتباس الثقافات الغربية التي تقود إلى التغريب في المسكن والمأكل واللباس والتعليم والتخاطب اليومي على غرار ما فعل المصريون والعثمانيون . فنجحت حركة التحديث اليابانية في اقتباس تكنولوجيا الغرب فقط حين عملت على توطينها واستيعابها وتطويرها دون أن تغادر أصالة تقاليدها" (ضاهر ، 1999 : 15- 19)

وإذا كان هذا هو الموقف على مستوى مصادر التوجيه والتأثير الرسمي "للقائمين على الحكم" في بعض المناطق الإسلامية في القرن الأخير من حكم الدولة العثمانية ، ثم من خلال الحكم الاستعماري المباشر لتلك المناطق فيما تلا ذلك ، ومن خلال الحكومات المحلية التي أقيمت في ظله أو التي التزمت بالخطوط التي تمليها القوى الضاغطة الأجنبية فيما بعد الاستقلال ، فإن الحال لم يختلف كثيرا على مستوى خاصة " الخبراء والمتخصصين" من أبناء الإسلام وأبناء الشعوب الإسلامية الذين يسيرون بثقة وانقياد وراء التوجيه "الفني والعلمي" لأولئك المتخصصين ، فلقد أبدى معظم أولئك الخبراء انبهارا بما قدمته لهم الحضارة الغربية من علوم "حديثة " ، وتبنوا ضمنا الفكر وفلسفة الحياة التي قامت تلك الحضارة على أساسها ، كما سارعوا إلى اقتباس أو استزراع أو شتل Transplantation النظم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المجلوبة من الغرب في التربة المحلية اعتقادا منهم بأن ذلك هو السبيل إلى حصول " التقدم" المنشود واللحوق "بركب الحضارة " من أقرب سبيل.

ولم يتبين لهؤلاء ولا لأولئك - سواء من الحكام الرسميين أو القادة الفنيين المتخصصين والعامة تبع لهم - ولم تتكشف لهم حقيقة "عدم التوافق الجذري" بين ما بنيت عليه تلك النظم والمؤسسات والمعارف الغربية من قيم ومبادئ ونظرة للحياة وبين القيم والمبادئ الإسلامية والنظرة الإسلامية للكون والحياة إلا بعد أن انقضت سنوات تطاولت عددا ، تحولت فيها الاتجاهات نحو تلك النظم والمؤسسات والممارسات الوافدة من مرحلة التشكك المبدئي ، إلى التقبل بل والانبهار ، ثم الاستزراع النشط والنشر المتحمس لتلك المستحدثات ، إلى محاولات

جاءت بعد ذلك لتعديل وأقلمة تلك المستحدثات بطريقة تحافظ على جوهر المستزرع مع تقريبه من واقع المجتمع عندما ظهرت عوارض عدم التلاؤم بينهما ، إلى الشعور بفشل المشروع الحضاري الغربي في عقر داره، وبدء التشكك في صلاحيته لغيره من المجتمعات.

وهنا انقسم الناس في عالمنا الإسلامي فريقين ، فريق قد ارتبطت مصالحهم الذاتية الضيقة بالمشروع الحضاري الغربي سواء من حيث بقائهم في مقاعد السلطة السياسية ، أو احتلالهم لمواقع التأثير والتوجيه المجتمعي ، أو تحكّمهم في موارد هامة للقوة الاقتصادية ، أو حتى تمتعهم بالمكانة العلمية والتقدير الأدبي في ظل ذلك المشروع المرتبط بالحضارة الغربية والتابع لها (كما في حالة رجال العلم وأستاذة الجامعات).

وفريق آخر أدرك أن المشروع الحضاري الغربي بما يقوم عليه من توجهات مادية علمانية وما يعانيه من "خواء روحي" - على حد تعبير فرانسيس فوكوياما أحد كبار المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية في مقاله الشهير عن " نهاية التاريخ " (والذي بالمناسبة يشير في ثناياه ضمنا إلى أن الإسلام يمثل الفكر والوعي الوحيد الذي يقدم بديلا سياسيا منافسا للمشروع الحضاري الغربي على الساحة الأيديولوجية في العالم المعاصر) (Fukuyama, 1989 : 14) - نقول أن هذا الفريق قد أدرك أن النموذج الغربي ليس صالحا في المدى البعيد لتوجيه المسيرة البشرية خصوصا بعد ظهور الآثار المدمرة لهذا التوجه على الكثير من جوانب حياة المجتمعات الغربية بل وغير الغربية في مختلف دول العالم .

ولقد أدرك هذا الفريق الأخير أن ما تعانى منه الشعوب الإسلامية اليوم في مختلف المجالات إنما يرتد في جزء كبير منه إلى تبنى

تلك الشعوب لهذه المؤسسات المجلوبة ، وللممارسات التي تتم في إطارها والتي تتنافى - على خط مستقيم - في معظم الأحوال مع أصول الإسلام ومبادئه ، كما أدرك هذا الفريق أن جوهر الحل الصحيح لتلك المشكلات إنما يكمن في إعادة النظر في جميع النظم والمؤسسات التي يعيش الناس في ظلها ، والممارسات التي تتم في إطارها بتوجه جديد من منظور الإسلام ، فرأينا نتيجة لذلك دعوة متنامية إلى إعادة إحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية عند المطالبين " بتطبيق الشريعة الإسلامية "، كما رأينا مطالبة قوية بإحلال "الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية" محل الاقتصاد الوضعي والبنوك الربوية ، كما ظهرت حركات قوية تطالب بممارسات " إسلامية" في مختلف جوانب الحياة كالتربية الإسلامية والإعلام الإسلامي .. الخ (إبراهيم رجب ، 1980).

نقل برامج الرعاية الاجتماعية عن الغرب وآثاره:

إذا طبقنا هذا التحليل التاريخي - المؤسسي / Historical Institutional في محيط الخدمة الاجتماعية فإننا سنجد أن أجهزة أن أجهزة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وممارسات الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية قد مرت بكل مرحلة من هذه المراحل التي أشرنا إليها ، كما تعرضت لنفس تلك المؤثرات ، واتخذت نفس تلك التوجهات.

فإذا عدنا إلى الفترات السابقة على الهجمة الاستعمارية على العالم الإسلامي فإننا سنجد أن الرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين إلى المساعدة كانت تقدم من خلال المبادرات الفردية والجماعية ، كما كانت تقدم من خلال الحكومات المسلمة التي تستشعر - بدرجات

متفاوتة - مسئوليتها أمام الله سبحانه وتعالي عن رعاية مواطنيها ، وقد كانت المفاهيم والقيم الإسلامية النبيلة التي تؤكد على أخوة المسلمين ووحدتهم العضوية كالجسد الواحد خير موجه لتلك الجهود الفردية والجماعية والحكومية ، بما يؤدى إلى " تكامل" الجهود التكافلية على مستوى المجتمع بجميع وحداته ، وقد جسدت مؤسسة "بيت مال" المسلمين فكرة التكامل هذه فيما يتصل بالإنفاق على مصالح المسلمين عامة بما في ذلك الرعاية الاجتماعية للمحتاجين ، كما جسدت فكرة "التكامل " بينهم من خلال نظم دقيقة لجباية وإنفاق الزكاة من الموارد وفي المصارف التي حددها الشارع الحكيم العليم بما يُصلح العباد ، أما الصدقات الفردية وحقوق الأقارب وصلة الأرحام وحقوق الجيران وأبناء السبيل .. وغيرها فقد فتحت الباب على مصراعيه لوصول الخير إلى الناس - من كل الناس - دون حدود ، ذلك أن فكرة الصدقة لا تقتصر على الحقوق المالية أو التطوع بالمال ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى كل أنواع الخير وكل أشكال التراحم بين أفراد المسلمين ، مع مراقبة الله عز وجل في كل ذلك ، و الطمع فيما عند الله من الثواب مما هو خير وأبقى.

وإذا كان البعض قد يتساءل هنا عما إذا كانت هذه الصورة النظرية أو "المثالية" للمجتمع المسلم المتكامل "كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" تتجسد واقعيا في كل العصور ، فإن من الواضح أن المجتمعات الإسلامية في العصور المختلفة كانت تقترب حينا وتبتعد حينا عن هذا النموذج بحسب درجة تشرب المجتمع ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتلك القيم الإسلامية النبيلة ، فالتحليل العلمي الاجتماعي الصحيح يدلنا

بوضوح إلى أنه كلما كانت علمية التنظيم الاجتماعي Process of Social Organization في المجتمع في عصر ما ذات كفاءة وذات فاعلية ... وكلما ازدادت فاعلية التنشئة الاجتماعية وصحّت مسيرتها في الاتجاهات التي تتمشى مع المعايير والقيم الإسلامية ...وكلما ضمنت عمليات الضبط الاجتماعي استمرار سير المجتمع بأفراده ومؤسساته ونظمه في نفس الاتجاه ، فإن الموقف في مثل ذلك المجتمع يقترب أشد الاقتراب من هذا النموذج الذي يتمشى بشكل كبير مع القيم المعيارية الإسلامية الصحيحة.

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمعات في فترات الانحلال والتفكك الاجتماعي Social Disorganization التي تتسم بتقطع عملية التنشئة الاجتماعية ، وتضارب توجهاتها ، وتأثرها بقيم غريبة عن النسيج المعياري للمجتمع المسلم ، خصوصا إذا اقترنت هذه الظروف جميعا بضبط اجتماعي موجه في أهدافه ووسائله بغير قيم المجتمع المسلم، لا يمكن أن تسودها في تلك الفترات تلك الصورة المتكاملة المتكافلة التي توجهنا إليها قيم هذا الدين ومعاييره.

وعلى أي حال فان ما يعنينا هنا هو أن تلك الصورة - التي قد تقترب أو تبتعد قليلا أو كثيرا عن ذلك النموذج التكاملي في المراحل السابقة على الغزو الاستعماري - قد تعرضت بعد الاحتلال الأجنبي إلى لطمة ساحقة من خلال التبني المنظم للأشكال التنظيمية والممارسات الاجتماعية المشاكلة لتلك التي انبثقت في الغرب ، والتي تقوم على نوع آخر من التكامل الذي يختلف في أساسه الروحي اختلافا كبيرا عن ذلك النمط من التكامل الذي تدعو إليه معايير الإسلام ، **ذلك أن تلك**

الأشكال التنظيمية المستمدة من الغرب تقوم فيما يعنينا في هذه الدراسة على أساسين :

الأساس الأول: فصل الدين عن شئون الدنيا فيما يعرف بالتوجه العلماني Secularization ، مما يعنى أن المؤسسات والممارسات الاجتماعية - مثلها في ذلك مثل غيرها من المؤسسات والممارسات في بقية مناحي الحياة - ينبغي أن تبنى على أسس تتصل فقط بهذه الحياة الدنيا ، مستبعدة بذلك أي صلة بالله أو اليوم الآخر (ومما يجدر بالذكر هنا أن الخدمة الاجتماعية في الغرب قد قطعت شوطا طويلا في طريق العلمنة حتى بدأ المتخصصون فيها مؤخرا ينتقدون ذلك التوجه الذي يرونه مسئولا عن قصور الممارسة في الخدمة الاجتماعية ويدعون للتخلص من آثاره المريرة) (Marty, 1980: 643).

الأساس الثاني : التخصص وتقسيم العمل سعيا وراء تحقيق أكبر قدر من الكفاءة ، والذي ترتب عليه عدم وجود اهتمام كبير بالعلاقات بين الوحدات المتخصصة ، حتى ولو كانت الوظائف التي تقوم بها تلك الوحدات مترابطة بطبيعتها ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للعلاقات بين الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام التي تشترك مع بعضها في وظائف التنشئة الاجتماعية .

ولقد أدى إحلال الأجهزة والمؤسسات والسياسات المتصلة بالرعاية الاجتماعية المنطلقة من مثل تلك المنطلقات العلمانية والتجزيئية محل النظم والترتيبات التقليدية في المجتمعات الإسلامية إلى عدد من النتائج **يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:**

1- تبنت معظم الدول الإسلامية مفهوم " الرعاية الاجتماعية" Social Welfare القائم على فكرة الحقوق الموحدة وغير الشخصية

للمواطنين المتساوين في درجة حاجتهم ، والتي تقدم بطريقة غير شخصية لمن يحتاجونها كحقوق مفروضة مدنيا ، وذلك بدلا من مفهوم "التكامل" الاجتماعي العضوي القائم على أساس فكرة الأخوة في الله والتراحم بين المسلمين وما يترتب عليها من ارتباط شخصي وثيق ، والذي تنطلق فيه الممارسات مما فرضه الله سبحانه - الذي يعلم ما فيه الخير لخلقه - وعلى الوجه الذي شرعه.

2- تولت الحكومات الوطنية المسؤولية السياسية عن بعض البرامج العامة - كالضمان الاجتماعي - التي يتم الإنفاق عليها من حصيلة الضرائب العامة دون أخذ الواجبات الدينية كفريضة الزكاة في الاعتبار ، وقد قصُرت موارد معظم الدول دون الإنفاق الكافي على تلك البرامج حتى أصبحت شكلا خارجيا أو قوقعة فارغة لا مضمون حقيقي لها ، من جهة عدم القدرة على تقديم الحد الأدنى اللازم للمعيشة وفقا لما هو مفروض نظريا.

3- تضاءل الدور الذي تقوم به الترتيبات والنظم المحلية التقليدية التي كانت تتحمل في الماضي المسؤوليات المتكاملة مع وظائف الرعاية الاجتماعية بالمفهوم الحديث ، وخصوصا شبكة الدعم الاجتماعي غير الرسمي Social Support Network المتمثلة في الدعم الأسرى وعلاقات الجوار والأوقاف الخيرية ، نتيجة لشعور المواطنين بأن الدولة قد التزمت بالقيام بتلك الالتزامات بدلا من الأفراد ، فاستشرت السلبية بين المسلمين إلى حد يصل إلى التبلد وعدم الإحساس بحاجة الآخرين في بعض الأحوال.

4- تضاءل دور الجهود التطوعية المنظمة ، وضعفت المبادرة والجهود الذاتية للمواطنين نتيجة لتضييق بعض الحكومات (خصوصا في فترات ما يسمى بالتحول الاشتراكي) على الجمعيات الأهلية وإحاطتها بالشكوك بسبب التخوف الذي تشعر به تلك الحكومات نحو أي تعاون أصيل فيما بين المواطنين للصالح العام ، لئلا يؤدى ذلك في المدى البعيد إلى تقوية شعور المواطنين بكيانهم وقوتهم مما يقلق بعض النظم الحاكمة (Springborg, 1989 : 170- 173)

5- تم نشر العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات اللازمة لبعض فئات المجتمع المحتاجة للرعاية كالأطفال والمعاقين والمسنين على نفس الأسس التي تقدم بها في المجتمعات غير الإسلامية حيث يتم التركيز على إشباع الحاجات المادية أساسا ، والنفسية والاجتماعية بشكل أقل ، أما الحاجات الروحية فلا تكاد تدخل في الاعتبار أصلا إلا في أضيق نطاق ، وكقطاع مستقل ومنفصل بشكل مصطنع عن بقية جوانب الرعاية الأخرى ، بدلا من أن تكون محورا لجميع ما يقدم من خدمات وما يبذل من جهود ، مما أفقد تلك المؤسسات قدرا كبيرا من فاعليتها .

6- وفي خضم الحماس الزائد لنقل الأفكار والمشروعات من الدول الأوربية ومن الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم نقل أفكار لمشروعات مستحدثه دون فهم للمسلمات والأصول الثقافية التي بنيت عليها ، ودون إدراك بأنها غير ملائمة أصلا للبيئة المحلية ، كفكرة المحلات الاجتماعية Settlement Houses ، والتي

بدأت تذوي أو تلغى ، أو تتحول للقيام بوظائف أخرى غير تلك التي أنشئت من أجلها.

7- أما في الدول التي توفرت لها الموارد المالية من عائدات النفط فإن الممارسة فيها وإن نجحت في تحقيق بعض أهدافها إلا أنها تعانى أيضا من نقص الفاعلية بسبب التزامها بالإطار الفلسفي العام وبالممارسات المستمدة من النموذج الغربي للخدمة الاجتماعية ، مع تخوف من الانعتاق من ربقة ذلك النموذج وكأنه سيؤدى إلى التخلي عن الأصول المهنية والعلمية ، أو يؤدى إلى انهيار الممارسة ، مع أن الأكثر احتمالا هو أن استجابتهم التلقائية لواقعهم الثقافي هو أفضل ضمان للنجاح والفاعلية .

8- اتجهت عملية إعداد الأخصائيين الاجتماعيين اللازمين للعمل في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية للسير في اتجاهات متطابقة مع مثيلتها في الغرب ، خصوصا فيما يتصل بالمقررات والمناهج والمراجع العلمية المعتمدة ، واستمرت تسير في ذلك الاتجاه إلى حد كبير رغم ما يزيد عن نصف قرن من تعليم الخدمة الاجتماعية في بعض الدول كمصر مثلا.

9- تفاقم الانفصال بين التخصصات التي تعمل في ميادين الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية وازداد التعاون بينها صعوبة نتيجة للتركيز الزائد على التخصص وتقسيم العمل حتى ولو أدى ذلك إلى عدم تحقق أهداف البرامج أصلا ، وكما يقول موريس كلاين " إن ثمن التخصص هو العُقم ، وربما يتطلب التخصص براعة فائقة، ولكنه قلما يكون له معنى " (أجروس وستانسيو ، 1984:115).

فماذا كانت الحصيلة النهائية لهذا كله؟ لا يمكن إلا لمكابر أن ينكر أن خدمات الرعاية الاجتماعية التي قدمت من خلال البرامج والمؤسسات التي تم استحداثها وفقا للتصور الغربي للإنسان والمجتمع قد أفادت قطاعات معينة من السكان ، وأن ممارسة الخدمة الاجتماعية في إطار تلك البرامج والمؤسسات وفي إطار غيرها من المؤسسات التعليمية والصحية والصناعية قد أسهمت في تحقيق قدر من الأهداف المعقودة عليها.

ولكن - وبنفس المنطق - فإنه لا يسع أحدا أن يزعم أن تلك البرامج والمؤسسات والممارسات في قطاعات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية قد كانت ذات فاعلية كبيرة في تحقيق أهدافها ، والمتفحص لهذه الأجهزة ولما يتم خلالها من ممارسات مهنية لن يملك إلا أن يشعر بأنها "تفتقد الروح" بالمعنيين المعروفين لهذا التعبير ، فهي تفتقد الروح بمعنى افتقاد الحيوية و الدينامية والفاعلية ، ولكنها أيضا تفتقد الروح بالمعنى الأكثر عمقا ، والذي يتمثل في إغفالها للجوانب الروحية والدينية سواء فيما يتصل بتنظيمها أو بخدماتها أو بالممارسات المهنية التي تتم فيها ، ونحن نقصد بالجوانب الروحية هنا تلك الجوانب المتعلقة " بصلة الإنسان بربه" سبحانه وتعالي . فالبرامج يتم تنظيمها على أسس علمانية جافة وجافية ، والخدمات تقدم للعملاء وكأنه لا صلة بين مشكلاتهم وبين نوع معرفتهم بربهم ونوع صلتهم بخالقهم ، والممارسون يقومون (حسب تصورهم) بعمل "إنساني" محايد قيميا لا بعمل رباني التوجه قائم على مراقبة الله عز وجل ، مما جعل تلك الممارسات بتراء منبتّه الجذور منقطعة الثمار.

ونتيجة لذلك فإن المرء لا يتمالك عند تقويم ما يتم في إطار تلك البرامج والمؤسسات من الشعور " بالشكلية " التي تضرب أطنابها في محيط تلك البرامج ذات الرنين الأجوف الذي لا يستثير في المشاركين فيه ولاء ولا انتماء إلا في حدود ما يحقق مصالحهم قصيرة الأمد. ولقد توصلت إحدى الدراسات الهامة التي أجريت على ما يمكن اعتباره عينة ممثلة لمعظم تلك البرامج في مصر ألا وهي "الوحدات الاجتماعية" التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية إلى توصيف دقيق للأوضاع السائدة في تلك المؤسسات الاجتماعية بشكل يتسم بالصراحة والعمق ، فوجدت أنها تعانى من "نقص الشعور بالهدف أو الرسالة " ، و "ضعف شعور الموظفين بالانتماء"، و"عدم تقبل الأهالي للوحدة الاجتماعية وعدم ارتباطهم بها ، مع "انخفاض مستوى الشعور بالمسئولية" عند العاملين بها (هاردستر و بارفيس ، 1981)، وبطبيعة الحال فإن الثمار المرة لهذا كله قد تجلت في النهاية في ضعف تحقيق الأهداف ونقص كل من الفاعلية والكفاية بشكل خطير.

والواقع أن الأمر لم يكن يتطلب ممن لديهم أي إلمام بالأصول العامة لتصميم البرامج - أو ممن يقوّمون الأمور من منظور الإسلام - إجراء أي دراسات تقويمية منظمة حتى يتبين لهم حقيقة تلك البرامج والمؤسسات ، خصوصا من حيث خوائها الداخلي ونقص فاعليتها المحتوم ، ذلك أن من الأسس المقررة في تصميم البرامج أن كل برنامج يصمم على أساس منبتّ الصلة بالواقع الثقافي والاجتماعي الذي يعمل في إطاره هو برنامج محكوم عليه منذ اليوم الأول بالفشل أو على الأقل بضعف الفاعلية ، فما بالك - من وجهة إسلامية - ببناء المؤسسات والممارسات على غير أساس من الاهتداء بما شرعه خالق الناس لخلقه

مما أنزله لصلاحهم وارتضاه تنظيما لشئونهم ، وتوعدهم على مخالفته بأن يجعل لهم معيشة ضنكا في هذه الدنيا بخلاف ما ينتظرهم من عذاب في الآخرة ؟

ولكن العجيب حقا أن الناس قد ألفوا هذه الأوضاع المتردية في مؤسساتنا حتى حسبوها قضاء مبرما وقدرا مقدورا ، باعتبارها جزءا من حالة "التخلف" التي تبدو وكأنها مقدّرة على المسلمين ، وكأنه لا فكاك منها مهما بذلنا من جهد ، حتى أصبح الحديث عن الإصلاح وكأنه صرخة في واد ، أو كأنه أمر ينبغي على العقلاء أن يجتنبوا الخوض فيه لأنه من أشباه المستحيلات ، مع أن تشخيص الموقف هين ويسير على من يسره الله عليه ، وعلى من ولّى وجهه إلى الله وهو محسن.

لقد نادت أصوات كثيرة منذ فترة طويلة بضرورة انطلاق برامج وممارسات الخدمة الاجتماعية من منظور الإسلام حتى يمكن لها أن تحقق الفاعلية المنشودة في إحداث التغيير في الفرد والجماعة والمجتمع، ولكن تلك الأصوات كانت - أو كادت - تذهب أدراج الرياح في خضم طوفان التغريب- تحت- اسم- التحديث الذي ساد العالم الإسلامي ، ونود أن نشير هنا بشكل خاص في هذا النطاق إلى رسالة للدكتوراه قدمها عبد الله نويرة إلى إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الخمسينات والتي نشرتها وزارة العمل والشئون الاجتماعية (1960) حول "الإسلام والخدمة الاجتماعية" والتي حاول فيها التوصل إلى أسس ومبادئ للخدمة الاجتماعية من منظور الإسلام ، باعتبارها تمثل أحد أهم تلك الجهود الجادة في هذا السبيل.

ولقد سبقت هذه الدراسة وتلتها محاولات أخرى سارت في نفس الطريق ، ولكنها كانت محدودة الأثر ولم يكن لها آثار تراكمية

تذكر ، وإن كانت تمثل ولا شك إرهاصات لحركة التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، ومن الأمثلة التي ترد هنا على سبيل المثال محاولات د. لبيب السعيد بمجلة الرسالة عن الخدمة الاجتماعية في الإسلام (1949) وعن تنظيم الإحسان في الإسلام (1952)، ودراسة عبد الستار الدمنهوري (1958) عن الخدمة الاجتماعية في الإسلام ودراسة خالد صبحي عثمان (حول عام 1960) عن أثر العامل الديني في تطور الخدمات الاجتماعية، ودراسة إبراهيم رجب (1963) عن التوجيه الديني في مؤسسات رعاية الشباب.

ثم جاءت الستينات بتطوير جديد يتمثل في الاتجاه نحو " توطين الخدمة الاجتماعية" و " تأصيل الخدمة الاجتماعية في الدول النامية" نتيجة للشعور المتزايد على مستوى دول العالم الثالث كلها بعدم التوافق بين النموذج الغربي للخدمة الاجتماعية وبين الأرضية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدول ، وقد كان لهذا الاتجاه قيمة كبرى في إثارة الأسئلة حول مدى ملاءمة النموذج الغربي ، مما مهد الطريق من الناحية النفسية على الأقل أمام حركة التأصيل الإسلامي في المراحل التالية .

وسنقوم في الفصل التالي بالحديث عن هذه الاتجاهات بشيء من التفصيل على اعتبار أن جهود التوطين والتأصيل في الدول النامية تمثل شعورا مبكرا بالمشكلة ، ونوعا من الاستجابة الباكرة لحلها ، وأن حركة أسلمة المعرفة وما تزامن معها من يقظة في العالم الإسلامي كانت بمثابة الدافع الأقوى لبلورة جهود التأصيل الإسلامي للعلوم بصفة عامة والخدمة الاجتماعية بصفة خاصة في الاتجاهات التي سارت فيها فيما بعد.

المفهوم التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية :

1- التوجيه الإسلامي للعلوم:

لعل من المناسب أن نقدم لمناقشتنا لمفهوم التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية بإيراد التعريف الكلاسيكي "لأسلمة العلوم" الذي قدمه الدكتور إسماعيل الفاروقي يرحمه الله في عام 1982 ، والذي لقي قبولا واسعا لدى المتخصصين في مختلف العلوم والمهن ، حيث عرف أسلمة العلوم ببساطة بأنها "إعادة صياغة العلوم في ضوء الإسلام " ... (الفاروقي ، 1982 : 14) وقد فصّل المقصود بذلك بقوله أن ذلك يتضمن "إعادة تحديد وترتيب المعلومات ، وإعادة تقويم النتائج ، وإعادة تصور الأهداف ، وأن يتم ذلك بطريقة تمكّن .. من إثراء وخدمة قضية الإسلام" (الفاروقي ، 1986 : 54).

وقد بين الفاروقي أن تحقيق أهداف أسلمة العلوم أو إسلامية المعرفة (كما ترجمها البعض) يتطلب:

1- فهم واستيعاب العلوم الحديثة في أرقى حالات تطورها ، والتمكن منها ، وتحليل واقعها بطريقة نقدية لتقدير جوانب القوة والضعف فيها من وجهة نظر الإسلام.

2- فهم واستيعاب إسهامات التراث ، المنطلق من فهم المسلمين للكتاب والسنة في مختلف العصور ، وتقدير جوانب القوة والضعف في ذلك التراث في ضوء حاجة المسلمين في الوقت الحاضر ، وفي ضوء ما كشفت عنه المعارف الحديثة .

3- القيام بتلك القفزة الابتكارية الرائدة اللازمة لإيجاد " تركيبة" تجمع بين معطيات التراث الإسلامي وبين نتائج العلوم العصرية بما

يساعد على تحقيق غايات الإسلام العليا (الفاروقي ، 1982: 17- 21).

والتوجيه الإسلامي للعلوم في إطار هذا فهم يقوم على أساس من عدم التفريط في النتائج العلمية التي توصل إليها المتخصصون في العلوم الحديثة ، بشرط ألا نعزو لتلك النتائج أي قدر زائد من الصدق Validity الزائد الذي يخرج عما تستحقه تلك النتائج في ضوء التحليل النقدي الرصين ، كما يقوم التوجيه الإسلامي للعلوم من جهة أخرى على الاعتقاد بأن العلم - شأنه في ذلك شأن أي نشاط إنساني آخر مما يقوم به المسلم في حياته الدنيا - ينبغي أن يهتدي بنور العقيدة الصحيحة ، وأن ينضبط بضوابط الشريعة ، وبالتالي فإن هذا التوجه يجمع بين الإفادة من : هداية الوحي ومن اجتهاد البشر بطريقة تتمشى بشكل دقيق مع ما قصد لكل منهما من وظيفة في التصور الإسلامي .

وفي ضوء هذا الفهم يتبين لنا أن إعادة النظر في محتوى ومناهج العلوم والمهن من منظور الإسلام (أو التوجيه الإسلامي للعلوم) يستحيل أن يكون كما قد تصور البعض "نظرة إلى الوراء .. (أو) حركة ارتداد للخلف..." (عبد العال ، 1989: 197) ، وذلك لأن التوجيه الإسلامي للعلوم يقوم - كما رأينا - ضمن ما يقوم على "استيعاب العلوم الحديثة في أرقى حالات تطورها" استيعابا يمكّننا من نقد نتائج تلك العلوم .. "على علم" ، بحيث نستطيع الاستفادة مما فيها من نتائج صحيحة إلى أقصى حد ممكن ، ولكن مع القدرة في الوقت ذاته على "تجاوز" تلك النتائج بشكل بناء كلما اقتضى الأمر ذلك.

كما يتبين لنا أن التوجيه الإسلامي للعلوم لا يقصد به مجرد الرجوع إلى إسهامات علماء المسلمين الأوائل للاستفادة منها ، أو

الاعتماد على المصادر الشرعية وحدها في التوصل إلى السنن والقوانين الجزئية ، وإنما الأمر يتطلب فوق هذا وذلك إيجاد "تكامل حقيقي بين ما تمدنا به تلك الإسهامات والمصادر من تصور إسلامي للإنسان والمجتمع والكون ، وبين نتائج تلك العلوم الحديثة بعد غربلتها وتنقيتها ، مما يوصلنا إلى فهم أفضل للظاهرات الإنسانية يعيننا على حسن التعامل مع الإنسان ومشكلاته بطريقة فعالة وواقعية .

2- التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية :

وفي ضوء هذا التحديد لمفهوم التوجيه الإسلامي للعلوم بصفة عامة، فإننا نستطيع تعريف التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية تحديدا بأنه: "عملية بلورة أبعاد التصور الإسلامي للطبيعة البشرية والسنن النفسية والاجتماعية التي تحكم السلوك البشرى والتنظيمات المجتمعية ، وكذلك لأسباب المشكلات الفردية والاجتماعية ، واستخدام هذا التصور لتفسير الحقائق العلمية الجزئية التي تعتمد عليها المهنة من جهة ، ولتوجيه القيم المهنية التي تبنى عليها نظرية الممارسة و أساليب التدخل المهني من جهة أخرى" .

ومن هذا التعريف يتبين لنا ما يلي:

1- أن التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية "عملية" مستمرة تتطلب القيام بإجراءات منهجية منظمة للوصول إلى نتائج معينة ، حيث تتراكم تلك النتائج باضطراد بشكل يقربنا من الهدف المتمثل في إعادة صياغة معارف ومبادئ المهنة وطرقها في التدخل بشكل لا يجوز القول فقط بأنه "يتمشى" مع التصور الإسلامي ، ولكن نقول أنه "ينطلق" من هذا التصور ويهتدي بهداه بشكل أساسي .

2- أن عملية التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ستتطلب في البداية بذل جهود نشطة ومكثفة وواسعة النطاق نتمكن من خلالها من بلورة ذلك التصور الإسلامي واستكشاف أبعاده والتعرف على حدوده ، لكي نقوم في ضوء ذلك من إسقاط هذا التصور على نظرية الممارسة الحالية واستبعاد ما لا يتوافق معه ، ثم البناء على قواعد هذا التصور وعلى ما يصمد من الأطر التصورية التفصيلية المستمدة من المشاهدات المحققة ومن خبرات الممارسة ، حتى يبلغ الأمر غايته بظهور نظرية الممارسة المنطلقة من التصور الإسلامي (المواكب لمستوى المعرفة العلمية المتاحة عند تلك النقطة من الزمن)، حتى إذا انتهينا إلى مرحلة الاستواء - التي يصبح فيها هذا التوجه هو التوجه السائد The paradigm - فإن إيقاع النشاط العلمي يعود إلى معدله الطبيعي المعتاد الذي لا تحده إلا حدود الإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية ، والذي يحدوه فضل الله سبحانه وتعالي وما قدره الناس من رزق "معرفي" ببالغ حكمته ورحمته.

3- إن من الطبيعي أن يقدم التعريف مهمة " بلورة التصور الإسلامي" على غيرها من المهام ، باعتبارها تمثل " البعد الغائب " في التصورات التقليدية للخدمة الاجتماعية (وغيرها من المهن والعلوم الاجتماعية) على الوجه الذي وصلتنا به من الغرب ، فمراجع الخدمة الاجتماعية وممارساتها غاصة بالمعارف المستمدة من إسهامات العلم الحديث - أيا كانت قيمتها الحقيقية ، وأيا كانت درجة رضائنا عن وصف تلك الإسهامات بالعلمية أصلا - كما أنها غاصة بنظريات الممارسة وطرق التدخل المنطلقة من

المنطلقات الغربية ، وليست قضية التوجيه الإسلامي اليوم - كما يظن بعض المتعجلين للنتائج - هي قضية ترجيح أي من هذه المنطلقات النظرية على الآخر بزعم أنها أقرب للتصور الإسلامي ، ولكن قضيتنا الأساسية هي أولا وقبل كل شيء هي قضية تحديد أبعاد "التصور الإسلامي" الذي يمكننا في ضوئه الحكم على تلك المنطلقات أو الإضافة إليها.

4- ويلاحظ أن "التصور الإسلامي" للإنسان والكون والحياة ، وللسنن النفسية والاجتماعية ، ولأسباب المشكلات الفردية ، لم تتم خدمته حتى الآن بطريقة منظمة تصلح للاستفادة منه بشكل مباشر في صياغة نظريات الممارسة في الخدمة الاجتماعية ، والمهنة أحوج ما تكون اليوم إلى بلورة ذلك التصور وصياغته في شكل قضايا تضمها أنساق استنباطية يمكن أن تستمد منها الفروض لاختبارها في الواقع ، كما يمكن ضمها في جوانبها "القيمية" إلى المشاهدات"المحققة واقعيا" لتكوين نظرية الممارسة.

5- وبهذا تتحدد وظائف " التصور الإسلامي" المستمد من فهمنا للكتاب والسنة الصحيحة في مقابل المصادر الاجتهادية التفصيلية "البشرية" للوصول إلى المعرفة (والتي تتمثل في الملاحظات الجزئية التي يتم التوصل إليها باستخدام المنهج العلمي الصحيح، كما تتمثل في المبادئ التي تم التوصل إليها من خلال خبرات الممارسة) على الوجه التالي:

أ- التصور الإسلامي للطبيعة البشرية ، وللسنن النفسية والاجتماعية ، ولأسباب المشكلات الفردية والاجتماعية ، يعتبر بمثابة "الإطار النظري" الذي يفسر ويربط بين

المشاهدات أو الملاحظات الجزئية المحققة ، كما يقدم الفروض التي توجه إلى مزيد من البحوث بما يخدم القاعدة المعرفية للمهنة.

ب- يوجه هذا التصور الإسلامي جهود المهنيين في الممارسة - حتى في الجوانب التي لم يتم التحقق من صدقها بعد بطريقة علمية منظمة - ويصبح هذا التصور بالتالي جزءا لا يتجزأ من عناصر الإطار الفكري الذي يتم في ضوئه التوصل إلى "خبرات" الممارسة التي يمكن تعميمها (والتي تسمى في الكتابات المهنية "حكمة الممارسة").

ج- يعتبر "التصور الإسلامي" المشار إليه حجر الزاوية في تحديد القيم الأهداف النهائية التي تتم الممارسة في ضوئها ، وذلك على اعتبار أن هذا التصور يتضمن توصيف الأهداف النهائية والشاملة لحياة البشر (العملاء منهم والأخصائيين الاجتماعيين) كما يتضمن التوجيهات الإلهية لصلاح حياتهم في الدنيا ولحسن عاقبتهم في الآخرة ، وبطبيعة الحال فإن هذا التصور الشامل يترك مجالا لقيم تفصيلية ومبادئ محددة تلائم مختلف المواقف التي تواجه الأخصائي الاجتماعي خلال عمله اليومي ، وهذه لابد فيها من اجتهادنا البشرى في ضوء التصور الشامل وفي إطاره.

6- وهذا يقودنا إلى ما جاء في نهاية التعريف مما يشير إلى مكان الاجتهاد البشرى في التوصل إلى ، والاستفادة من ، الدراسة العلمية المنظمة للظواهر ، والي استنباط المبادئ الجزئية التفصيلية الموجِّهة للمواقف العملية المحددة ، وإلى ابتكار أساليب التدخل

الإجرائية الملائمة ، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام الاستفادة بنتائج البحوث العلمية الحديثة سواء في العلوم التأسيسية أو في بحوث الخدمة الاجتماعية ذاتها ، والاستفادة من ما يتبلور لدى غيرنا من مبادئ جزئية أو من طرق حديثة للتدخل ، على أن يتم ذلك كله في نطاق التصور الإسلامي الشامل على الوجه المشار إليه.

وإذا ما حاولنا تقدير موقفنا الراهن في ضوء هذا التعريف يتبين لنا أننا لازلنا في بداية الطريق نحو التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، فبالرغم من أن المكتبة الإسلامية زاخرة والحمد لله بالمراجع والكتب القيمة في مختلف فروع المعرفة الشرعية ، إلا أننا لازلنا بحاجة إلى جهود كبيرة تبذل لاستخلاص ما نحتاجه في محيط الخدمة الاجتماعية من صياغة "التصور الإسلامي" للإنسان والمجتمع والكون في شكل قضايا مترابطة تمثل نسقا استنباطيا يمكن استخدامه بشكل مباشر في توجيه نظريات الممارسة المهنية ، وبطريقة يمكن أن نستمد منها فروضنا العلمية لاختبارها في بحوث الخدمة الاجتماعية.

كما أننا لم نكد نبدأ بعد مهمة المراجعة النقدية الجادة للكتابات الحديثة في محيط الخدمة الاجتماعية في ضوء التصور الإسلامي ، ولازالت نظريات الممارسة المنطلقة من الأنساق القيمية للمجتمعات التي تقدمت فيها الخدمة الاجتماعية - خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية - توجه الكتابات المهنية للخدمة الاجتماعية في كل أرجاء العالم الإسلامي ، باستثناء محاولات محدودة الحجم والأثر

على ما يتم تدريسه رسميا في إطار الخطط الدراسية ومحتويات المقررات في كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية.

أما عن مهمة إيجاد "التكامل الحقيقي" بين نظريات الممارسة المهنية الحديثة من جانب وبين التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع والكون من جانب آخر فإن من الواضح أن تلك المهمة لا تزال تنتظر تحقيق التقدم على الجبهتين السابقتين حتى يمكن أن تبدأ . ومع ذلك فإن معالم الطريق ولله الحمد قد باتت واضحة ، وحاجتنا الحقيقية هي إلى أن نعقد العزم ، ونعد العدة ، ونجدّ في السير ، فالنور واضح في نهاية النفق المظلم - كما يقولون - ومن هنا فقد يكون مما يفيد هذه المسيرة المباركة أن نجتهد هنا لوضع بعض الخطوط والمؤشرات العامة حول أبعاد التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، قُصد منها أن تكون بمثابة نقاط مبدئية يمكن أن يبدأ حولها الحوار العلمي ، الذي نرجو أن يعاون بمشيئة الله على بلوغ الهدف وتحقيق المأمول بفضله وإكرامه.